العلاقات التأثيرية للتحفظ المحاسبي وإعادة صياغة القوائم المالية على جودة التقرير المالي

إيمان عصمت أبو مسلم مصطفى

إشراف

الأستاذة الدكتورة
هبة جمال هاشم علي
أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد
رئيس قسم المحاسبة والمراجعة بالكلية
كلية التجارة – جامعة قناة السويس

الدكتور
ماجد مصطفى علي الباز
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة قناة السويس

الملخص:

استهدف البحث العلاقات التأثرية للتحفظ المحاسبي وإعادة صياغة القوائم المالية على جودة التقرير المالي، وفي سبيل تحقيق هدف البحث اعتمدت الباحثة على الدراسات السابقة المرتبطة بمجال البحث.

وتوصل الباحث إلى أن هناك العديد من الدوافع التي تعمل متضافرة ومنفردة نحو التأكيد على أهمية التحفظ المحاسبي، وضرورة التمسك بع وعدم التخلي عنه عند إعداد القوائم والتقارير المالية للمنشآت، كما أن جودة التقرير المالي يكون له تأثيراً معنوياً موجباً على التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، وتوصي الباحثة أن تقوم هيئة الأوراق المالية بإلزام الشركات لتحقيق مستوى أكبر من التحفظ المحاسبي، وذلك لما له من دور في زيادة جودة القوائم المالية وجدواها لمستخدميها، خاصة وأن الالتزام بإتباع سياسات التحفظ المحاسبي يضمن الحصول على مخرجات محاسبية ذات جودة وفعالية عالية في القوائم المالية، وبضرورة الإهتمام الأكاديمي بإجراء المزيد من الدراسات لقياس مستوى التحفظ المحاسبي، وأثره على إعادة صياغة القوائم المالية كعوامل محددة لجودة التقارير المالية في دراسة مقارنة بين شركات قطاع الأعمال العام والخاص.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي، إعادة صياغة القوائم المالية، جودة التقرير المالي.

Abstract:

The research aimed at the affective relationships of accounting conservatism and the reformulation of financial statements on the quality of the financial report. In order to achieve the goal of the research, the researcher relied on previous studies related to the field of research.

The researcher concluded that there are many motives that work in concert and individually towards emphasizing the importance of accounting conservatism, and the need to adhere to some and not abandon it when preparing the financial statements and reports for establishments, and the quality of the financial report has a positive moral impact on the accounting conservatism in the financial statements, and recommends The researcher urged the Securities and Exchange Commission to obligate companies to achieve a greater level of accounting conservatism, because of its role in increasing the quality and usefulness of the financial statements for its users, especially since the commitment to follow the accounting conservatism policies ensures obtaining accounting outputs of high quality and effectiveness in the financial statements, and the need to pay attention The academician conducted more studies to measure the level of accounting conservatism, and its impact on reformulating the financial statements as determinan1ts of the quality of financial reports in a comparative study between public and private business sector companies.

Keywords: accounting conservatism, redrafting of financial statements, quality of the financial report.

القسم الأول: الإطار العام للبحث

المقدمة:

يُعد التحفظ المحاسبي أحد أهم الموضوعات المحاسبية التي أثارت جدلاً واسعاً في الفكر المحاسبي لازال قائمًا إلى الآن ما بين مؤيد ومعارض له، والذي بدوره جعل الجهات المعنية تختلف في إدراكها لمفهومه، الأمر الذي من شأنه دفع الباحثين إلى الاختلاف في تعريف التحفظ المحاسبي، كما دفعهم ذلك إلى بذل كثير من الجهد في هذا الموضوع.

ومن ناحية أخرى نالت ظاهرة إعادة صياغة القوائم المالية الكثير من الاهتمام خاصة بعد حدوث العديد من الفضائح والأزمات المالية لبعض الشركات الكبرى، ولقد أثر ذلك على فاعلية وجودة التقرير المالي، كما أدى إلى انخفاض مصداقية المعلومات المحاسبية المقرر عنها والتي تعتمد بشكل أساسي على القوائم المالية كمصدر للمعلومات، مما جعل الكثير من الشركات تواجه تحديات كبيرة عند إعداد التقرير المالي بالجودة المنشودة التي يعتمد عليها المستمرين في إتخاذ القرارات الإقتصادية.

مشكلة البحث:

ويعد التحفظ المحاسبي من أهم سمات المعلومات المحاسبية التي تضفى مزيداً من الموثوقية والمصداقية والاعتمادية على التقرير المالي، وبالتالي يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات الاستثمارية ومن هنا نشأ لدى الباحثة من خلال العلاقات التي ذكرت بدراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإعادة صياغة القوائم المالية وإنعكاسها على جودة التقرير المالي.

وفى ضوء ما سبق عرضه تتبلور مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات الآتية:

١- ما هى درجة تحفظ التقارير المالية في سوق الأوراق المالية المصري في ضوء الظروف الاقتصادية الراهنة؟

٢- ما هى دوافع انعكاسات إعادة صياغة القوائم المالية في سوق الأوراق المالية المصري؟
٣- هل يوجد علاقة بين التحفظ المحاسبي وإعادة صياغة القوائم المالية في سوق الأوراق المالية المصري؟
٤- هل يوجد أثر للعلاقة بين التحفظ المحاسبي وإعادة صياغة القوائم المالية على جودة التقرير المالي؟

أهداف البحث:

١- تحديد العلاقة بين درجة التحفظ المحاسبي وإعادة صياغة القوائم المالية في سوق الأوراق المالية المصري.
٢- تحديد العلاقة بين إعادة صياغة القوائم المالية على جودة التقرير المالي في سوق الأوراق المالية المصري.

أهمية البحث:

أ- الأهمية العملية:

١- الوصول إلى الإطار الأمثل لدرجة التحفظ المحاسبي بالتقرير المالي للشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري.
٢- الوصول إلى الإطار الأمثل لمحددات إعادة صياغة القوائم المالية في الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري.
٣- تحديد إطار علمي مرجعي لأثر العلاقة بين التحفظ المحاسبي ودرجة إعادة صياغة القوائم المالية وانعكاسها على جودة التقرير المالي في الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري.

ب- الأهمية العلمية:

وضع إطار علمي لمتغيرات البحث وهى:
١- التأصيل العلمي للتحفظ المحاسبي من حيث الأهمية والأهداف والانعكاسات والمزايا والعيوب على التقرير المالي.
٢- التأصيل العلمي لأبعاد وانعكاسات إعادة صياغة القوائم المالية.

٣- التأصيل العلمي للعلاقة بين التحفظ وإعادة صياغة القوائم المالية وأثرها على جودة التقرير.

فروض البحث:

الفرض الأول: لا يعتبر سوق الأوراق المالية المصري من الأسواق المالية المتحفظة محاسبياً.

الفرض الثاني: لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين درجة التحفظ المحاسبي والحد من إعادة صياغة القوائم المالية.

الفرض الثالث: لا يوجد أثر للعلاقة بين التحفظ المحاسبي والحد من إعادة صياغة القوائم المالية على جودة التقرير المالي.

منهج البحث:

حيث قامت الباحثة باتباع المنهج الاستقرائي وهو منهج الصعود من الخاص إلى العام، أو من الجزئيات إلى العموميات، حيث يقوم هذا المنهج على ملاحظة الظاهرة ثم تبدأ مرحلة وضع الفروض العلمية، ثم اختبار هذه الفروض، ومحاولة التحقق من صحتها، للوصول لحقيقة جزئية، ثم تعميم هذه الحقيقة حتى تصبح قوانين عامة، وقامت الباحثة بملاحظة الظاهرة ووضع الفروض العلمية التي سيتم اختبارها والتحقق من صحتها أو عدم صحتها حتى يتم الوصول إلى قواعد صالحة للتعميم، من خلال قياس أثر التحفظ المحاسبي وإعادة صباغة القوائم المالية وانعكاسها على جودة التقرير المالي.

هيكل البحث:

الفصل الأول: الإطار العام للبحث واستعراض الأدبيات المحاسبية.

الفصل الثاني: تحليل أثر التحفظ المحاسبي وإعادة صياغة القوائم المالية.

الفصل الثالث: العلاقات التأثيرية للتحفظ المحاسبي وإعادة صياغة القوائم المالية على جودة التقرير المالي.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية.

القسم الثاني: الاطار النظري للبحث

١/٢ التطور التاريخي لمفهوم التحفظ المحاسبي من خلال وجهات نظر الباحثين:

اعتاد كثير من رواد المحاسبة الأوائل على استخدام مفهوم الحيطة والحذر للتعبير عن التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، والمقصود بالحيطة والحذر وأن تسجيل الخسائر قبل تحققها والاعتراف بها في القوائم المالية، حتى لو كان السند المؤيد لها وليس بقوة السند المؤيد للخسائر، في نفس الوقت الذي لا يأخذ فيه المحاسب بالأرباح قبل تحققها. وأكد أن التحفظ المحاسبي يمكن أن يتم تفسيره بميل المحاسب للحصول على درجة عالية من التحقيق للاعتراف بالأرباح أكبر من تلك التي يطلبها للاعتراف بالخسائر.

أ- مفهوم التحفظ المحاسبي حسب مجلس معايير المحاسبة الدوليةِ IASB:

من خلال إطار وعرض وإعداد القوائم المالية، عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، على أن ممارسة التحفظ المحاسبي هو درجة الحيطة والحذر عند ممارسة التقديرات التي نحتاجها في عمل التقدير المطلوب وفى حاله عدم التأكد، والتي تتطلب تقدير الأصول والأرباح بأكبر مما يجب، ويجب التأكد من أن الخصوم والمصروفات لم يتم تقديرها بأقل مما يجب. (وزارة الاستثمار، ٢٠٢٠)

ب- مفهوم التحفظ المحاسبي حسب مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي:

عرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي التحفظ المحاسبي أنه ردة الفعل الحريصة للمخاطر وحالات عدم التأكد لضمان حالات المخاطر الكامنة وحالات عدم التأكد في منظمات الأعمال قد أخذت بعين الاعتبار بشكل كافي3 مراعاة حالات عدم التأكد والمخاطر المتأصلة في بيئة الأعمال، وعند وجود تقديران لمبالغ سوف تحصل أو تدفع في المستقبل وكلاهما متساويان تقريبا فان التحفظ المحاسبي يفرض استخدام التقديرات الأقل تفاؤلا، وإذا كانت تلك القيم ليس من المحتمل حدوثها بالتساوي، فإن التحفظ ليس بالضرورة أن يفرض استخدام القيمة الأكثر تشاؤما من الأخرى. (Mustikasari, et al., 2020: 144-156)

ج- مفهوم التحفظ المحاسبي حسب النظام المحاسبي المالي:SCF

عرف النظام المحاسبي المالي الجديد التحفظ المحاسبي حسب ما أشار إليه في الفقرة 112-112,7-8 أنه تسجيل قيمة الأصل القابل للتحصيل التي تكون أقل من قيمتها الصافية خسارة للقيمة وهو يعتبر جوهر ممارسة سياسة الحيطة والحذر أو هو ما يطلق عليه بالتحفظ المحاسبي التي تقضي بالاعتراف بالخسائر المحتملة وتأجيل الاعتراف بالأرباح المتوقعة .

٢/٢ أنواع التحفظ المحاسبي:

ويمكن اختلاف وتعدد مفهوم التحفظ المحاسبي والذي يقسم على أسس متعددة، منها على أساس الوقت فينقسم إلى تحفظ مشروط وتحفظ غير مشروط، وعلى أساس ذلك أن المستوى إلى تحفظ لأقصى حد وتحفظ لأدنى حد، وينقسم أيضا التحفظ المحاسبي على أساس الاستمرار إلى تحفظ مؤقت وتحفظ دائم، وذلك ينقسم على أساس الشمول إلى تحفظ جزئي وتحفظ كمي، وينقسم أيضا على أساس الإلزام إلى تحفظ اختياري وتحفظ إجباري، وقد أشارت دراسة (مليجي، ٢٠١٩: ١٤-٢٢)، ويستخدم البحث التحفظ المحاسبي المشروط والتحفظ المحاسبي غير المشروط للتمييز من خلال نوعى التحفظ كما يلى:

أ- التحفظ المحاسبي المشروط (Conditional Conservatism):

يعنى أن التحفظ المحاسبي يكون معتمداً على وقوع أنباء أو أحداث معينة وهوما يسمى ايضاً بالتحفظ المعتمد على الأخبار أو اللاحق وذلك بقصد تخفيض القيمة الدفترية لصافي الأصول نتيجة احتمال تحقق بعض الظروف الاقتصادية غير المرغوب فيها وهذا معناه أن القيمة الدفترية للأصول يجب تقييمها بأقل من قيمتها السوقية بافتراض أن الظروف غير الجيدة هى التي تحدث في السوق، وتخفيض قيمة الأصول إذا توقعنا أن الظروف الجيدة هي التي تحدث وهذا النوع من التحفظ يرتبط والخسائر وبتأجيل الاعتراف بالإيرادات وتعجيل الاعتراف بالمصروفات لحين التحقق منها، ويعني ذلك تطبيق السياسات المحاسبية التي تعترف بأثر الأخبار السيئة على الأرباح بصفة دورية، وتتم ممارسته عندما يكون المتوقع حدوث خسائر

اقتصادية محتملة ومن خلال ذلك يمكن تقدير الخسارة المحتملة بدرجة يعتمد عليها ولا تتم ممارسته إذا لم تتوافر هذه الشروط.

وهناك أمثلة للتحفظ المحاسبي المشروط: الاعتراف بالخسائر المحتملة، والاعتراف بخسائر انخفاض صافى القيمة البيعية للمخزون من الإنتاج التام عن قيمته الدفترية، وأيضاً الاعتراف وقياس خسائر اضمحلال قيمة عندما تتجاوز قيمتها الدفترية من قيمتها الاستردادية، للمخزون من الإنتاج التام عن قيمته الدفترية، وتكوين مخصصات مثل مخصص المطالبات وفى حالة وجود مذكرة قانونية تفيد من المتوقع تكون بدرجة كبيرة احتمال أن تخسر المنشأة القضية المرفوعة عليها، ويمكن تسجيل الانخفاض في قيم الأصول طويلة الأجل الملموسة وغير الملموسة، وكذلك الأصول طويلة الأجل المالية وغير المالية واستخدام قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل عند تقييم صافى القيمة البيعية أو المخزون. (Sakawa & Watanabel, 2020: 62-85)

ب- التحفظ المحاسبي غير المشروط (Unconditional Conservatism):

يعنى أن التحفظ المحاسبي لا يعتمد على وقوع الأنباء أو الأحداث معينة، والذى يسمى أيضاً التحفظ القبلي أو التحفظ المستقل عن الأخبار لعدم ارتباطه بالأخبار الاقتصادية المتاحة، وكما يطلق عليه أيضاً تحفظ قائمة المركز المالي لتأثيره على قيمة الاصول الواردة، ونشأة هذا التحفظ من خلال اختيار الإدارة لتطبيق سياسات وطرق محاسبية معينة مسبقاً، بمعنى أن يتم تسجيل الأصول من البداية بقيم دفترية تقل عن القيمة السوقية لها خلال حياة الأصل كالأصول غير الملموسة وغير المعترف بها وبالتالي يؤدى إلى نشأة شهرة غير مسجلة. (Sari, 2020: 588-597)

ومن أمثلة التحفظ المحاسبي غير المشروط: بعض من الممارسات على هذا النوع أيضاً، الشهرة المولدة داخلياً والموارد البشرية، والاعتراف بتكاليف الدعاية والإعلان، والاعتراف بتكاليف التطوير والبحوث من ضمن بنود المصروفات خلال الفترة، والاستمرار في تطبيق التكلفة التاريخية للأصول، وينشأ التحفظ المحاسبي غير المشروط من خلال الضرائب والمصلحة والتقاضي، والمصلحة الذاتية للإدارة. (Zuifiati & Lusisna, 2020)

٣/٢ أهمية التحفظ المحاسبي:

يعتبر التحفظ المحاسبي من ضمن تطبيق أساسيات الممارسة المحاسبية، وتتمثل تلك الأهمية في دوره الجوهري في القوائم المالية، وهناك العوامل المتعددة التي يؤثر ويتأثر بها، ويمكن للباحثة عرض أهمية التحفظ المحاسبي من خلال النقاط التالية:

أ. تؤدي الدور التعاقدي للمعلومات المحاسبية مثل، عقود الدين، والضرائب، والعوامل التنظيمية والمؤسسية، وهناك تزايد في حالات التقاضي والإفلاس من خلال الاهتمام بالتحفظ المحاسبي .(إبراهيم، ٢٠١٦: ٤٩١-٤٩٣)

ب. يعتبر التحفظ المحاسبي من ضمن السمات الأساسية للتقارير المالية، وتؤدي إلى زيادة جودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وخاصة الأرباح المحاسبية ويكون من خلال الزيادة الوقتية لانعكاس الأخبار السارة على الربح المحاسبي ويكون أثر ذلك على انخفاض تكلفة الأموال، وينعكس ذلك على زيادة مقدرة المحللين الماليين من خلال التنبؤ بالربح المحاسبي للمنشأة. (أحمد، ٢٠١٨)

ج. ويحدد التحفظ المحاسبي السياسات المحاسبية الأساسية التي تتضمن من خلالها أن يكون من شأنها إظهار أدنى القيم للأصول والإيرادات من بين عدة قيم متاحة، وأعلى القيم للالتزامات والمصروفات من عدة قيم متاحة، حيث إنه كلما زادت المرونة في اختيار السياسات المحاسبية، كلما كانت هناك فرصة أكبر للإدارة لتقوم بإدارة الأرباح، ويساهم التحفظ المحاسبي في تحديد مواطن الخطر في السياسات والتقديرات المحاسبية. (Al-Shaer & Harakeh, 2020)

د. يساعد التحفظ المحاسبي على مواجهة مشاكل الوكالة. (الشرقاوي، ٢٠١٣: ١٠٨٥ _ ١١٥٥)

ه. يتجنب التحفظ المحاسبي من تحمل المنشأة تكاليف قضائية محتملة، ويساعد على تخفيض التكاليف السياسية التي تنتج من تقييم الأصول والأرباح بأكبر من قيمتها. (Bany-Ariffin, 2016: 166-183)

و. ويتم زيادة الطلب على إنتاج قوائم مالية أكثر تحفظا، نتيجة للتأكد من وجو تلاعب في الأرباح من خلال جانب الإدارة في معظم بيئات التقرير المالي، ويكون التأكد

من جانب الأطراف الأخرى ذوي العلاقة في المنشأة. (الجرف، ٢٠١٤: ٦٢ - ١٣٩)

ز. ويحقق التحفظ المحاسبي هذه المنفعة للأطراف المتعاقدة من الإدارة والمساهمين والدائنين، وحماية مصالحهم، لأنه من الممكن أن يستخدم كآلية لمقابلة عدم تماثل هذه المعلومات، وتحقق درجة عالية من الشفافية في التقارير المنشورة، ويقدر التحفظ المحاسبي أن المرونة في اختيار السياسات المحاسبية وتقييم استراتيجيتها. (عبدالملك، ٢٠١٠: ٧٣ - ١٠٦)

ح. ويخفف التحفظ المحاسبي من عدم كفاءة الاستثمار من قبل المدير، ويعني ذلك أن يخفف من فرط استثمار المدير، ويقلل من المخاطر الفردية على المستثمرين، أما في حالة ضعف الاستثمار، فإنه من يدفع المدير للاستثمار إلى الأحسن. (Chiou & Chang, 2020: 105-133).

ويمكن للباحثة بعد هذا العرض، معرفة أهمية التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير والقوائم المالية، سواء من الناحية التطبيقية، أو من الناحية النظرية، لدوره الفعال من مواجهة المخاطر المستقبلية المحتملة، والحفاظ على رؤوس الأموال والأصول وحماية حقوق الأطراف ذوي العلاقة، ويساعد التحفظ المحاسبي الإدارة في اختيار أفضل السياسات والوسائل المتاحة لديها، ومن ثم تقليل المخاطر، مما يشير كل هذا إلى صدق وعدالة القوائم المالية.

٤/٢ التطور التاريخي لمفهوم إعادة صياغة القوائم المالية:

يعد مفهوم إعادة صياغة القوائم المالية وهى عبارة عن مجموعة متكاملة من الوثائق المحاسبية والمالية وتعطى للمستخدم صورة صادقة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة وأداء خزينة المؤسسة في نهاية كل دورة.

٥/٢ تعديل إعادة صياغة القوائم المالية فى ضوء المعايير الدولية:

عرفت تعديل ظاهرة إعادة صياغة القوائم المالية أنها تصحيح للمعلومات المحاسبية السابق إصدارها والمفصح عنها في القوائم المالية لكونها مضللة وقد تؤدى إلى وجود اكتشاف تدليس وفضائح محاسبية وغش، ومن خلال ذلك توصلت الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية ويكون الاعتماد على الاقتراض بالتمويل الخارجي من البنوك، وبعد تعديل القوائم المالية تؤدى إلى تأثير سلبى على قرار التمويل وخاصة مصادر التمويل التي من الممكن الاعتماد راس مال الاسهم .(Ye & Yu, 2017: 986 - 1014)

ضرورة أهمية معالجة أخطاء متراكمه من سنوات سابقة تؤدى إلى تأثير رجعى، تؤدى إلى تحقيق خاصيه القابلية للمقارنة والتي تحدد نوع من خصائص منفعة المعلومات المحاسبية لمستخدمي القوائم المالية، وقدمت الإصدارات المحاسبية الإرشادات والصلة المتعلقة بتصحيح وتعديل أخطاء الفترات المتراكمة من سنوات سابقة ويكون ذلك من خلال تعديل ظاهرة إعادة صياغة القوائم المالية وتكون السنوات السابقة متأثرة بهذه الأخطاء، وتؤدى إلى تعديل رصيد الأرباح المحتجزة أول الفترة المعدة للعرض وفقاً لأغراض المقارنة، وتناولت مجموعة من حالات الإفصاح التي مازالت قائمة في نهاية تاريخ الفترة المالية من أجل قيام المنشأة بالإفصاح عن إصدار تاريخ إعادة صياغة القوائم المالية والسلطة التي قامت باعتمادها، وكان لمالك المنشأة الحق في تعديل إعادة صياغة القوائم المالية بعد إصدارها، ولابد من معرفة مستخدم القوائم المالية معرفة تاريخ اعتماد إصدار إعادة صياغة القوائم المالية وأن القوائم لا يمكن أن تعكس هذه الأحداث التي تتم بعد ذلك. (عفيفي، ٢٠١٧: ٥٧ ـ ١١٥)

ومن خلال ذلك يكون ناقش مجلس معايير المحاسبة ظاهرة تعديل إعادة صياغة القوائم المالية، ومن أهم ما جاء هو أن لا يتم إعادة صياغة تديل العناصر المرتبطة بالنقدية لأنها تعتبر من البنود التي تعبر عنها بوحدة نقدية جارية، ويجب على المنشأة أن تظهر في الميزانية الافتتاحية لأقرب وقت من خلال القوائم المالية التي يكون تم تعديلها.

٦/٢ مفهوم جودة التقرير المالي وفق المعايير المحاسبية:

ويعد التقرير المالي وسيلة اتصال فاعلة بين والأطراف المهتمة بنشاطها والمنشأة، ويتمكن هؤلاء الأطراف ذو العلاقة عبر هذه التقرير ويمكن التعرف على العناصر الرئيسية التي تؤثر على مركزها المالي وما يحققه من نتائج خلال هذه الفترة المعينة. وتتمثل القوائم في الخلاصة النهائية للعملية المحاسبية والتي تصف العمليات المالية للمنشأة، وتتعلق كل قائمة مالية بتاريخ معين من نشاط الأعمال.

٧/٢ أنواع جودة التقرير المالي:

ويعد التقرير المالي وسيلة اتصال فاعلة بين والأطراف المهتمة بنشاطها والمنشأة، ويتمكن هؤلاء الأطراف ذو العلاقة عبر هذه التقرير ويمكن التعرف على العناصر الرئيسية التي تؤثر على مركزها المالي وما يحققه من نتائج خلال هذه الفترة المعينة. وتتمثل القوائم في الخلاصة النهائية للعملية المحاسبية والتي تصف العمليات المالية للمنشأة، وتتعلق كل قائمة مالية بتاريخ معين من نشاط الأعمال.

ويحتوى التقرير المالي على تقرير مجلس الإدارة والتنبؤات المالية وتقدير مراقب الحسابات وتقرير الإدارة التنفيذي ويوصف للخطط والتوقعات. (حمادة، ٢٠١٨: ٣٠ - ٣٦١)

وينقسم التقرير المالي إلى قوائم مالية ملحقة وقوائم مالية أساسية، قوائم مالية ملحقة:

قوائم مالية ملحقة:

وهي تعمل على إضافية تقوم بالوحدات الاقتصادية وإعدادها بناءً على توصيات من الجمعيات المهنية أو بصورة تطوعية ومن تلك القوائم الملحقة الآتي:

أ. قائمة مالية وقطاعية عن خطوط التوزيع والإنتاج في الوحدات ذات النشاط المتعددة.
ب. قائمة مالية معدلة في التغيير في المستوى العام للأسعار.
ج. قائمة القيمة المضافة وعناصرها الأساسية.
د. قائمة مالية موحدة لمجموعة من الشركات والتي تكون مجموعة واحدة.

ه. قائمة لبيان وتفاصيل بعض العناصر الإجمالية المهمة والواردة بالقوائم الأساسية.

قوائم مالية أساسية:

وهي القوائم التي يتم إعدادها بصورة دورية ومنتظمة من الحسابات وتساعد بدورها وتعمل على توفير الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية والتي يمكن أن تحقق أهداف المحاسبية، وهذه القوائم تتمثل في الآتي:

أ. **قائمة الدخل:** وهي عبارة عن بيان صافي الدخل (أوصافي الخسارة) والمصروفات والإيرادات عن فترة زمنية معينة.

ب. **قائمة التدفقات النقدية:** وهي أحد القوائم المالية الأساسية وهذه القائمة تهدف إلى إمداد المستخدمين بالمعلومات عن التدفقات النقدية الخارجة والداخلة عن فترة زمنية معينة، وتحدد الهدف الفرعي في توفير معلومات محاسبية معدة وفق الأساس النقدي عن النشاط الاستثماري والنشاط التمويلي والنشاط التشغيلي في فترة معينة للمنشأة وذلك وفقاً لخدمة الدائنين والمستثمرين.

ج. **قائمة المركز المالي:** وهي عبارة عن كشف بيان حقوق الوحدة الاقتصادية والتزامات وممتلكات خلال تاريخ معين.

د. **قائمة الدخل:** وهي عبارة عن بيان وصافي الدخل (أوصافي الخسارة) والمصروفات والإيرادات عن فترة زمنية معينة.

ه. **قائمة التغيرات في حقوق الملكية:** وتعد أهم القوائم المالية التي يتطلب من الوحدات الاقتصادية إعدادها والتي تشمل على أرس المال الاحتياطيات وعلاوة إصدار الأسهم والأرباح المحتجزة بأنواعها من احتياطي رأسمالي واحتياطي قانوني واحتياطي نظامي، وهذه القائمة تهتم بتفسير أسباب التغير في كل عنصر من عناصر حقوق الملكية.

والملاحظة المهمة على القوائم المالية الملحقة وهي أن تختلف سواء من حيث المضمون والعدد باختلاف ظروف الحال، وعدم وضع قواعد عامة تحكم إعدادها في كل الحالات وتستنتج الباحثة الآتي:

- وهذه القوائم لا يمكن تناولها بمعزل عن بعضها لأنها متصلة ببعضها بالرغم من احتوائها على معلومات متنوعة ومختلفة وكل قائمة تعمل على تلبية واحتياجات ورغبات المستخدمين لها.القوائم المالية التي تحتوي على كل المعلومات الأساسية والتي تتعلق بالأنشطة العادية وغير العادية والتي تقوم بها المنشأة وتُوضح نتيجة أعمالها من تدفقاتها النقدية، وخسارة أو ربح، ومركزها المالي، والتغيرات التي تطرأ على التزاماتها ومواردها.
- والقوائم المالية تحتوي على كشوفات مكملة تُفسر ما أُبهم وتُوضح ما هو أُجمل في القوائم المالية الأساسية، إن هذه القوائم متصلة ببعضها ولا يمكن تناولها بمعزل عن بعضها بالرغم من احتوائها على معلومات مختلفة وكل قائمة تلبي رغبات المستخدمين لها، وبرغم بعضها ويرجع ذلك إلى تقرير مراجع الحسابات عن مدى عدالة وصدق القوائم المالية.

وترى الباحثة أن القوائم متصلة ببعضها ولا يمكن تناولها بمعزل عن من احتوائها وكل قائمة تلبي رغبات المستخدمين لها وعلى معلومات مختلفة.

٨/٢ العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإعادة صياغة القوائم المالية:

وجد أن البيانات والمعلومات المحاسبية والتي تتضمنها القوائم المالية الناتجة من التحفظ المحاسبي وفق المعايير الدولية والمعدة من قبل الإدارة ومن اجل توفير معلومات تمتاز بالشفافية والثقة وهى تعتبر وسيلة هامة لتخفيض تكلفة رأس المال وعدم تماثل المعلومات، ويؤدي التحفظ المحاسبي إلى قيام المحاسبين بتجنب مخاطر نشر معلومات محاسبية غير صحيحة، وأن ظاهرة عدم تماثل المعلومات وهو يعتبر من أهم آليات الحوكمة وحيث تخفض من قدرة الإدارة من التلاعب في تضخيمها أو الأرباح ومما يزيد من قيمة التدفقات النقدية الوهمية للشركة، وسنوضح أهم النقاط التالية في علاقة التحفظ المحاسبي بإعادة صياغة القوائم المالية. (Li & Chao (2020: 64 - 76

٩/٢ العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة التقرير المالي:

وتعتبر التقارير المالية وسيلة هامة يمكن لمستخدميها توصيل المعلومات عن أداء الشركة للمستثمرين وتعد من أحد آليات حوكمة الشركات، وهناك الكثير من الدراسات أكدت على أثر علاقة جودة التقرير المالي على ظاهرة عدم تماثل المعلومات، حيث تؤثر على تصميم وهيكل عقود القروض، وأن جودة التقرير المالي المرتفعة تؤدى إلى تخفيض تكلفة رأس المال، وتزيد من قدرة الشركة على الوصول لمصادر التمويل الخارجي وكما تؤدى إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات، وبالإضافة لدورها في تخفيض عدم التأكد من أحد الحواجز للتحديد الدقيق لخطر الائتمان وعدم إمكانية الحصول على معلومات موثوق فيها ودقيقة وبالتالي تنخفض جودة التقرير المالي وعدم التأكد بشأن خطر الائتمان وتؤدى إلى كفاءة وزيادة الاستثمار. (Claudia Maria, 2014)

١٠/٢ العلاقة بين إعادة صياغة القوائم المالية وجودة التقرير المالي:

وأن تعديل القوائم المالية يعمل على تحسين جودة التقرير المالي ويكون من خلال إجبار الشركات على الامتثال للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويعزز مقارنة القيم المحاسبية لفترات مختلفة لنفس الشركة والشركات أخرى لفترات مختلفة، وتؤدى إلى تحسين مكونات النسب المالية والأرباح، وأن تعديل القوائم المالية يمنح القيم المحاسبية الخصائص النوعية الأساسية من اتساق، وثقة المستثمرين، قابلية للفهم، جودة محاسبية. (Sallehu, 2011)

الاختبار الإحصائي لفروض البحث:

الفرض الأول: لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول اعتبار سوق الأوراق المالية المصري من الأسواق المالية المتحفظة محاسبياً.

يتضح مما سبق أنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول اعتبار سوق الأوراق المالية المصري من الأسواق المالية المتحفظة محاسبياً وذلك عند مستوى المعنوية ٠,٠٥، وبناء على ذلك تم قبول الفرض.

الفرض الثاني: لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين درجة التحفظ المحاسبي والحد من إعادة صياغة القوائم المالية.
ثبوت المعنوية الجزئية لمعاملات انحدار التحفظ المحاسبي والحد الثابت، حيث بلغت قيمة (T) لها ١٥,٢٢٢، وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠١، كما بلغت قيمة (T) للحد الثابت ٢,٢٧٥، وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠٥
الفرض الثالث: لا يوجد أثر للعلاقة بين التحفظ المحاسبي والحد من إعادة صياغة القوائم المالية على جودة التقرير المالي.
يوجد تأثير معنوي ذا دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على جودة التقرير المالي عند مستوى معنوية ٠,٠١.

القسم الثالث: نتائج وتوصيات البحث

أولاً: نتائج البحث:

١- التحفظ المحاسبي هو "إدارة النظرة المستقبلية للمنشاة عند وضع الاختيار أو الخطط بين البدائل والسياسات المتاحة، والتعقل عند مواجهة الظروف الاقتصادية غير المرغوب فيها.
٢- أن جودة التقرير المالي يكون له تأثيراً معنوياً موجباً على التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.
٣- التحفظ المحاسبي في إعادة صياغة القوائم المالية يكون له تأثيراً معنوياً موجباً على كفاءة استثمار الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري.

ثانيًا: توصيات البحث:

١- أن تقوم هيئة الأوراق المالية بإلزام الشركات لتحقيق مستوى أكبر من التحفظ المحاسبي، وذلك لما له من دور في زيادة جودة القوائم المالية وجدواها لمستخدميها، خاصة وأن الالتزام بإتباع سياسات التحفظ المحاسبي يضمن الحصول على مخرجات محاسبية ذات جودة وفعالية عالية في القوائم المالية.
٢- توصى الباحثة بضرورة الإهتمام الأكاديمي بإجراء المزيد من الدراسات لقياس مستوى التحفظ المحاسبي، وأثره على إعادة صياغة القوائم المالية كعوامل محددة

لجودة التقارير المالية في دراسة مقارنة بين شركات قطاع الأعمال العام والخاص.

٣- ضرورة قيام الباحثين بتناول نواحي محاسبية أخرى خاصة بالتحفظ المحاسبي كقياس أثر التحفظ المحاسبي على الحد من التهرب الضريبي وانعكاسهما على إعادة صياغة القوائم المالية.

مراجع البحث:

أولاً: المراجع العربية:

١. ابراهيم، فريد محرم فريد، (٢٠١٦)، العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي المشروط بالتقارير المالية المنشورة ومخاطر انهيار أسعار الأسهم، **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة طنطا، للعدد ٢، ص ٤٩١-٤٩٣.

٢. أحمد، الحاج عبدالله الحاج، وأحمد، عبدالماجد عبدالله حسن، (٢٠١٨)، **أثر تطبيق المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية في التحفظ المحاسبي وتلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، أم درمان.

٣. الجرف، ياسر أحمد السيد محمد، (٢٠١٤)، قياس درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية كمؤشر لتقييم مدى الممارسات الانتهازية للإدارة: دراسة ميدانية بالتطبيق علي شركات التأمين في المملكة العربية السعودية، **مجلة البحوث المحاسبية**، جامعة طنطا، كلية التجارة، قسم المحاسبة، العدد٢، ص٦٢-١٣٩.

٤. حمادة، مصطفى أحمد محمد أحمد، (٢٠١٨)، دور التحفظ المحاسبي المشروط في الحد من ممارسات التلاعب في الأرباح وأثر على كفاءة القرارات الاستثمارية، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مج٢٢، ع٢، ص٣٠- ٣٦١.

٥. الشرقاوي، منى حسن أبو المعاطي، (٢٠١٣)، إطار مقترح لتفعيل دور مراقبي الحسابات في مجال التحفظ المحاسبي في ضوء معايير التقارير الدولية: IFRS دراسة ميدانية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، العدد١، ص١٠٨٥- ١١٥٥.

٦. عبدالملك، أحمد رجب، (٢٠١٠)، قياس التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة: دراسة مقارنة، **الفكر المحاسبي**، جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة، مج، 14ع٢، ٧٣–١٠٦.

٧. عفيفى، هلال عبدالفتاح.(٢٠١٧)، خصائص القوائم المالية المعدلة في الشركات المساهمة المصرية: دراسة اختبارية، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مج٣٩، ع٢، ٥٧- ١١٥.
٨. مليجي، مجدى مليجي عبد الحكيم، (٢٠١٩)، أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعه بنها، ٢٨ (١١)، ص ١٤-٢٢.
٩. وزارة الاستثمار، (٢٠٢٠)، **معايير المحاسبة المصرية**، الهيئة العامة لسوق المال، القاهرة، متاح على الموقع التالي:http: llww. cua.gov.eg

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

1. Al-Shaer, H., & Harakeh, M. (2020). Gender differences in executive compensation on British corporate boards: The role of conditional conservatism, **The International Journal of Accounting**, 55(01), 2050002.
2. Bany-Ariffin, A. N., Matemilola, B. T., Wahid, L., & Abdullah, S.(2016). International Diversification and Firm's Value: Evidence from Developing Nations. **Review of International Business and Strategy**, 26(2), 166-183.
3. Chiou, B. H., & Chang, S. H. (2020). Influence of Investment Efficiency by Managers and Accounting Conservatism on Idiosyncratic Risks to Investors, **Advances in Management and Applied Economics**, 10(1), 105-133.
4. Claudia Maria, (2014), Antonio Melo & Elisio Brandao, **The financial reporting quality effect on European firm performance**, www. Ssrn. Com.
5. Li, C. W., & Chao, Y. Y. (2020), The effect of auditing assurance levels on accounting conservatism: evidence from Taiwan, **International Journal of System Assurance Engineering and Management,** 11(1)**,** 64-76.

6. Mustikasari, Y., Wijayanti, A., & Titisari, K. H. (2020). The Effect of Litigation Risk on Accounting Conservatism, Leverage & Managerial Ownership as Moderation. **JASA (Journal Akuntansi, Audit dan Sistem Informasi Akuntansi),** 4(1), 144-156.
7. Sakawa, H., & Watanabel, N. (2020). Main bank relationship and accounting conservatism: evidence from Japan. **Asian Business & Management**, 19(1), 62-85.
8. Sallehu Menghistu, (2011), **Essays on accounting restatements**, proquest dissertations publishing, 3467322.
9. Sari, W. P. (2020). The Effect of Financial Distress and Growth Opportunities on Accounting Conservatism with Litigation Risk as Moderated Variables in Manufacturing Companies Listed on BEI. **Budapest International Research and Critics Institute (BIRCI Journal): Humanities and Social Sciences**, 3(1), 588-597.
10. Ye, c., & Yu, L., (2017), **The effect of restatements on analyst behavior, Department of Accounting,** College of Management, National Taiwan University, No.1, Sec.4, pp. (986-1014).
11. Zuifiati, l., & Lusisna, E. (2020, march). **Debt Covenant, Managerial Ownership and Accounting Conservatism**, In Annual Interactional Conference on Accounting Research (AICAR 2019) (pp.73-77). Atlantis press.